القدس والواقع الراهن

2022 / 2023

يونس العموري

وكيل المؤتمر الوطني الشعبي للقدس

منذ أن قامت إسرائيل باحتلال مدينة القدس عام 1967م، وهي تعمل جاهدة للسيطرة عليها وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها، وقد استخدمت لأجل ذلك الكثير من الوسائل وقامت بالعديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها، حيث كان الاستيطان في المدينة أحد أهم الوسائل لتحقيق هدف "إسرائيل" في مدينة القدس. وسعت "إسرائيل" خلال العقود الماضية إلى استكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، والسياسة التي اتبعتها "إسرائيل" أدت إلى مضاعفة عدد المستوطنين، وفي نفس الوقت قللت نسبة السكان الفلسطينيين الذين يشكلون ثلث سكان القدس

وعملت إسرائيل على مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي القدس المحتلة، وتهديد بعض التجمعات السكانية الفلسطينية بالإزالة، وإبقاء فلسطيني مدينة القدس وضواحيها في حالة خوف ورعب معزولين عن شعبهم ووطنهم بشكل دائم، إضافة لعزل مدينة القدس وضواحيها عن محيطها الفلسطيني ,تشويه النمط العمراني الرائع للقدس العتيقة والقرى الفلسطينية المحيطة.

وعملت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على طمس أسماء القرى والمدن الفلسطينية و"عبْرَنَتها"، حيث تم "عبرنة" 7000 اسم لمواقع فلسطينية على الأقل، فضلاً عن الأسماء التاريخية والمواقع الجغرافية (أكثر من 5000 موقع) وأكثر من 1000 مستوطنة. واستكمالاً لمشروعها التهويدي فقد بدلت أسماء المناطق العربية بأسماء إسرائيلية مؤكدة ذلك في المناهج التعليمية، لترسيخ هذه الأسماء في أذهان الناشئة العرب.

وفي سبيل تحقيق أهدافه وغاياته، استخدم الاحتلال الإسرائيلي كافة أساليب القتل الدمار، لتهجير المقدسي من أرضه، واحتلال منزله، وتدنيس مقدساته، وإجباره على الهجرة من مدينته وتوطين سوائب المستوطنين من شتى أصقاع العالم مكانه.

2022 / 2023 .. الأسوء والأصعب

أحداثٌ كثيرة مرت على مدينة القدس المحتلة خلال عام 2022/ 2023 ، حملت في طياتها اعتداءات إسرائيلية غير مسبوقة طالت "البشر والشجر والحجر"، وشهدت تصاعدًا خطيرًا في سياسة التطهير العرقي بحق المقدسيين، وهدم المنازل، وتسارع عمليات التهويد والاستيطان.

وعملت سلطات الاحتلال وما زالت على تهويد المدينة المحتلة وتغيير معالمها وفصلها عن ماضيها وتاريخها العربي والإسلامي العريق ومحو هويتها وفرض وقائع عليها، تمهيدًا لتحويلها إلى مدينة يهودية؛ بغية إثبات أحقية مزعومة عبر الهيمنة عليها. حيث وصف هذه الأعوام بالأسوأ والأصعب على مدينة القدس وأهلها، نتيجة تصاعد الهدم ومحاولات الترحيل والطرد القسري، وسحب الهويات، وزيادة إقرار المشاريع التهويدية والاستيطانية، وتنكر الاحتلال بشكل كامل للحقوق الفلسطينية كافة.

وشهدت هذه الأعوام ، تكثيف وتوسع ملحوظ في بناء الوحدات الاستيطانية، حيث صادقت سلطات الاحتلال على نحو 70 مخططاً استيطانياً، كما تمت المصادقة على بناء نحو (22000) وحدة استيطانية جديدة، وكان من ابرز المشاريع الاستيطاينة "القبور الوهمية" ومشروع "القطار الهوائي- التلفريك". للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضي القدس، لاستثمارها مستقبلًا في مشاريع استيطانية، ولعدم انتفاع المقدسيين بأراضيهم ومنع تطورهم، في ظل عدم وجود أي مخططات تلبي حاجتهم للسكن.

ويوجد في المدينة المقدسة بشطريها 237729 وحدة سكنية، منها 57335 للمقدسيين، وحسب المخططات الاحتلالية المستقبلية، سيتم إضافة 89 ألف وحدة استيطانية جديدة خلال السنوات المقبلة، دون أن يتضمن التخطيط المستقبلي أي وحدات للمقدسيين أو الأحياء الفلسطينية. ولا شك أن الاحتلال يعمل على تقليل عدد المقدسيين كسياسة ممنهجة ومبرمجة، ويرفض أي مخططات هيكلية للأحياء العربية؛ بادعاء أن أغلب الأراضي والمسطحات إما أراضٍ خضراء أو أثرية أو للمنافع العامة لا يجوز البناء عليها، ولذلك لا يمنح تراخيص بناء للمقدسيين.

وشهد عام 2022 زيادة في عمليات هدم المنازل، بذريعة عدم الترخيص، إذ هدم الاحتلال 211 منزلًا ومنشأة في المدينة المحتلة، وسلّم أوامر هدم لأحياء كاملة وبنايات متعددة الطوابق. ويلفت إلى أن إجمالي عدد أوامر الهدم خلال عام 2022 بلغ 984، فيما صدرت قرارات من محاكم الاحتلال ضدها، وتم تقديم 521 طلب تراخيص للبناء لبلدية الاحتلال؛ رُفض 509 طلبات منها لأمور سياسية بحتة.

ويتهدد الهدم 22389 منزلًا في القدس، ما يعني أن نحو 124 ألف مقدسي مهددون بالتهجير القسري، كما أن 1380 مقدسيًا في حي الشيخ جراح وبطن الهوى، يواجهون خطر التطهير العرقي، بعدما أصدرت محاكم الاحتلال قرارات تقضي بطردهم من منازلهم، لصالح الجمعيات الاستيطانية.

وفي استهداف للمقدسي في ارضه ومدينته قتلت قوات الاحتلال وبدم بارد 19 فلسطينيًا، ونفذت 946 اقتحامًا ومداهمة لمنازل وأحياء مقدسية، واعتقلت 3009 مقدسيين، من بينهم 601 قاصر، وفرضت الحبس المنزلي على 42 طفلًا، وأبعدت 13 آخرين عن مكان سكنهم.

كما ان سلطات الضرائب والحجز الإسرائيلية نفذت 317 اقتحامًا ومداهمة للمحال التجارية والمنشآت والورش بالقدس، وجرى تحرير مخالفات ضريبة حضورية وغيبية بقيمة 18 مليون و360 ألف شيكل. ومنعت شرطة الاحتلال إقامة 70 حفلًا أو محاضرة وندوة في القدس، وأغلقت 18 مؤسسة وجمعية ثقافية ورياضية أو جددت إغلاقها خلال العام 2022، بالإضافة إلى فرض 14 مليون شيكل غرامات، وتحرير مخالفات كيدية، وكفالات اعتقالات.

ولم تكتف قوات الاحتلال بذلك، بل نفذت 53 اقتحامًا لمؤسسات تعليمية، وسحبت تراخيص 6 منها، في وقت يوجد بالقدس 197 مدرسة، بعضها يتبع للسلطة الفلسطينية، وبعضها خاص بما فيها مدارس الأوقاف الإسلامية، وأخرى تابعة لوكالة الغوث، أو للبلدية ووزارة المعارف التابعتين للاحتلال.

والعام المنصرم شهد 571 اعتداءً على مقدسيين أثناء تواجدهم غربي القدس أو بأماكن أخرى، كما جرى تغيير وعبرنة أسماء 13 شارعًا وطريقًا في المدينة المحتلة.

الاعتداءات الاسرائيلية لطمس الهوية الوطنية

ومن خلال ما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال عامي 2022 / 2023 وما سبقه من أعوام، بالعدوان على المقدسي أولا بقتله واعتقاله والتنكيل به، والاعتداء على الأرض بمصادرتها وتجريفها وهدم المنازل وإقامة المستوطنات، إضافة لانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية وتدنيسها أخيراً.. استهدفت "إسرائيل" بشكل أساسي تهويد المدينة لمحو طابعها العربي وإصباغ الطابع اليهودي عليها. وفي إطار ذلك تم العمل للوصول للغاية العظمى بتهويد المحيط الذي يعيش فيه الإنسان المقدسي بقصد حرمانه من ممارسة حياته بصوره طبيعية على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والدينية وغيرها، ووضعت الخطط والبرامج من قبل جهات حكومية "إسرائيلية" مختلفة تستهدف روح الإنسان الفلسطيني عبر سلسلة من الممارسات اليومية بحيث يصبح الفلسطيني المقدسي يفكر فقط في تحصيل قوت يومه وتحصيل المزيد من الأموال لتسديد الضرائب الباهظة والالتزامات المالية التي تفرضها سلطات الاحتلال على المقدسيين العرب، وبالتالي يحافظ هذا المواطن على حقه في الإقامة داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس.

ولذلك استهدفت سلطات الاحتلال المؤسسة الأولى في المجتمع ألا وهي "الأسرة" وبالتالي الفرد في القدس بهدف محوه من الوجود، ومن هنا تم إفراغ مدينة القدس من المؤسسات في المجال الاجتماعي والثقافي والخدماتي بهدف قطع أي ارتباط للفلسطينيين بتاريخهم وحضارتهم ورسم مستقبلهم عبر جعلهم أقلية تعيش في المحيط اليهودي الاستيطاني وتحويل الأقلية العربية في القدس إلى خدم يعملون في الفنادق وشركات التنظيف وقطاع البناء.

ويشار هنا الى أن أن الهوية تُصنع صناعة، وأن الهوية الوطنية، بالعادة، لا توجد مخلوقة، لذا فالصراع الأساسي بين الفلسطينيين، على تنوع اثنياتهم وأديانهم، مع الفكرة الصهيونية، والصراع الأساسي ليس صراعاً سياسياً أو وجودياً أو عقائدياً كما يُصور بالعادة؛ بل هو صراع بين الوجود والتفكيك. واليوم يوجد أزمة "الهوية الوطنية" في القدس، حيث يتعرض الشباب المقدسي لعمليات استهداف مُبرمجة على يد سلطات الاحتلال، والممارسات التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الوجود الفلسطيني في المدينة.

ومنذ قيامها سعت ولازالت دولة الاحتلال لتحقيق الأحلام الصهيونية من خلال الممارسات التالية كوسائل لتهويد وأسرلة الهوية الفلسطينية المقدسية :

1- مصادرة الأراضي وأملاك الغائبين.

2- هدم المنازل والحرمان من البناء كحاجة إنسانية.
3- مصادرة البطاقات الزرقاء وحق الإقامة الدائمة.
4- التهجير القسري عبر العزل، وإخراج أحياء كاملة خارج حدود المدينة.
5- حرمان المقدسيين من حق لم الشمل مع أفراد العائلة من الضفة الغربية.
6- تغيير الأسماء العربية، بأسماء لها علاقة بالتاريخ اليهودي للشوارع والأحياء.
7- الأسرلة بإشكالها المختلفة.
- أسئلة التعليم والمناهج الدراسية في المدينة.
- إغلاق المؤسسات الوطنية والقومية والدينية المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية.
- اسرلة الاقتصاد، وذلك بمحاصرة الإقتصاد الوطني المقدسي وفك ارتباطه بالإقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً للإقتصاد الإسرائيلي.
- الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى ومحاولة تقسيمه زمانيا ومكانيا.
- أسرلة القضاء الفلسطيني في القدس سعيا لفرض القضاء الإسرائيلي.
- - التسهيل في كثير من الأحيان منح الجنسية الإسرائيلية لأصحاب الإقامات الدائمة كاقلية سكانية.
- فرض الخدمة المدنية، كأسلوب جديد لفرض الولاء لدولة إسرائيل.
8- عزل المدينة بإعتبارها غيتو كبير، يحظر الدخول إليها دون إذن مسبق لأبناء الضفة الغربية وقطاع غزة.
9- عدم ذكر القومية بالهوية المدينة للمواطن الفلسطيني المقدسي.

تدمير القدس الفلسطينية

إن الهجمة الإسرائيلية على مؤسسات القدس الشرقية الثقافية ليست ظاهرةً جديدة، بل واحدةٌ من سلسلةِ هجمات متواصلة ما انفك يتعرض لها الفلسطينيون في المدينة على مر العقود. وخاصة منذ 2018 ، عندما استحكمت قبضة إسرائيل على المدينة أكثر عندما نقلت الولايات المتحدة سفارتها من تل أبيب إلى القدس، الأمر الذي ألقى الضوء على المسار التدهوري للفلسطينيين في المدينة.

اضطلعت القدس على الدوام بدورٍ أساسي في تشكيل الهوية الفلسطينية عبر التاريخ الفلسطيني، وهكذا كانت فلسطين تتعرض للتطهير العرقي بالفعل عند قيام دولة إسرائيل في العام 1948، حين احتلت القوات الصهيونية ما بات يُسمى لاحقًا القدس الغربية ومن ضمنها الأحياء الفلسطينية المزدهرة مثل الطالبية والقطمون والبقعة التي كانت تؤوي 60,000 فلسطيني طُرِد معظمهم من المنطقة، وفرَّ بعضهم إلى الأجزاء الشرقية من المدينة. ولم يُسمَح لأي منهم بالعودة. وعند رسم خطوط الهدنة في 1949، شُطرت القدس إلى قسمين: القدس الغربية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والقدس الشرقية الخاضعة للسيطرة الأردنية، وبذلك طُمست الهوية الفلسطينية للمدينة.

أعطت الحكومة الإسرائيلية المقدسيين الفلسطينيين "إقامةً دائمة،" ولم تمنحهم الجنسية، أي أنهم أصبحوا فعليًا عديمي الجنسية. وبذلك استطاع النظام الإسرائيلي أن يحرمهم حقوقَهم الكاملة، بما فيها الحق في التصويت،

بينما أجبرهم في الوقت ذاته على دفع الضرائب. وكثيرًا ما يَسحب الإقامة الدائمة، المُجحفة أصلًا، من الفلسطينيين الذين يختارون السكنَ خارج المدينة، وأحيانًا من الذين ينخرطون في العمل السياسي. ومنذ العام 1967، سحبَ النظام الإسرائيلي نحو 14,000 إقامةٍ دائمة من الفلسطينيين، أي أنه لم يكتف بتجريدهم الجنسية وإنما شرَّدهم أيضًا.

ومنذ 1967 والمجتمع الفلسطيني المقدسي يمر بتغيرات عاصفة ودراماتيكية، ناجمة عما تفرضه سلطات الاحتلال عليها من إجراءات، أقساها دمج المدينة والمواطن مع الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الإسرائيلي، وفصلها عن الضفة الغربية والسلطة الوطنية الفلسطينية كليا، مما فاقم الأزمة الداخلية في المجتمع الفلسطيني المقدسي وأضاف لظروفهم الصعبة أزمات جديدة، في ظل الغياب الفلسطيني عنها وإضعاف روابط المواطن المقدسي مع الحالة الفلسطينية، الأمر الذي زرع الشك وعدم الثقة المقدسية بالسلطة الفلسطينية، هذا أدى لانكفاء المواطن المقدسي، وسعى للانسجام مع الواقع المعاش، ويتعايش معه من جهه ومن الأخرى التوجه نحو طلب الجنسية الإسرائيلية، لتجنب الغامض الذي فرضته الأوضاع السياسية، وقد كان لعامل الشعور بالوحدة وشبه الانفصال عن المحيط والامتداد الطبيعي للضفة الغربية واللامبالاة الرسمية الفلسطينية بحق المدينة والمواطن القبول بحكم الواقع المفروض عليه وصعب القبول بالبديل الإسرائيلي في ظل غياب البدائل الأخرى، كجزء من الإستراتيجية الإسرائيلية في تحويل المواطن يتعايش مع واقعه ويقبل الوجود ضمن الضائقة والخناق المتعمد له.(الجعبري، 2017).

لكن الحرب الأقسى التي تتعرض لها المدينة وسكانها الفلسطينيين، هي الحرب الديمغرافية كسياسة واضحة تستخدم لأجل ضمان سيطرة إسرائيل، بعد أن تم تفريغ المدينة من الآلاف من السكان العرب، وتشجيع اليهود للهجرة إليها كبديل عنهم في القدس الشرقية، بهدف فرض الأمر الواقع:

1. فرض الأمر الواقع، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن القدس الشرقية كأغلبية فلسطينية، مما يعني تقوية الوجود اليهودي في الشطر الشرقي لخلق حقائق جديدة تحول دون إمكانية تقسيم المدينة في أي مفاوضات كانت
2. القبول الدولي والتسليم بأمر الواقع كأغلبية يهودية في القدس، خاصة الحلفاء الإستراتيجيين الذين سيكون لهم دور في ترويج الرؤية الإسرائيلية بشأن القدس كمدينة إسرائيلية وعاصمة لها. كما قرر الرئيس الأمريكي ترامب في اعتبار القدس عاصمة الدولة الإسرائيلية وهذا ليس مجرد أحاديث يتم تناولها فقد بات من الواضح انه ليس مجرد المخططات المتعلقة بالمدينة بل كذلك خطورتها على سكان المدينة الفلسطينيين، وقد تراوحت هذه المخططات ما بين الاستراتيجي الطويل المدى والاستراتيجي على المدى المنظور، كمخطط تهويد القدس 2012-2020 وهي خطة لتغير البنى التحتية الاقتصادية والاستيطانية والأمنية والشؤون الدينية والتعليمية والصحية في المدينة، وأيضا من ضمن الخطط تثبيت التواجد اليهودي في القدس الكبرى 2020 على مساحة 600كم2 (علاونة، 2014) إذا كانت الفرضية تفريغ المدينة من سكانها وإخضاع من تبقى لعملية أسئلة تخضعهم هم الآخرين للاقتناع بتغيير الحقائق، مما يجعلهم قسرا يتعاطون مع هذه الحقيقة الواقعية القائلة أن الأقلية المقدسية أقلية مهمشة لا حول لها ولاقوه ، في الرفض أو المقاومة السياسات الإسرائيلية لكن ذلك لن يمحي هويتهم الوطنية، الأمر الذي يعطي دلالة واضحة على أن القدس بشطريها ستكون العاصمة الدائمة والموحدة لدولة الاحتلال، وكان لتصريحات الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب عن نية

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وكذلك تصريح أفي ديختر رئيس الشاباك جهاز المخابرات الإسرائيلي السابق، أن القدس لن تعود لما قبل 1967 ، وقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أيار 2017، أن نقل السفارة إلى القدس سوف يحول دون تقسيم المدينة التي ستبقى عاصمة موحدة لدولة إسرائيل .

استهداف الهوية الفلسطينية في القدس

كما أن لكل شعب من الشعوب هويته الوطنية الخاصة التي تجمعه وتميزه عن غيره من الشعوب، فإن للشعب الفلسطيني هويته الوطنية التي تشكلت معالمها وبُنيت سماتها على مر التاريخ.

انعكس الواقع الإستعماري على تعريف الفلسطيني لهويته، فقد أنتجت السياسات الإستعمارية الصهيونية أشكالاً وتسميات مختلفة من الهوية الفلسطينية مثل عرب ال 48، اللاجئون، والمهجرون، والنازحون، وعديمو الجنسية وغيرها من التسميات القانونية والإجتماعية التي رافقت الفلسطيني نتيجة تهجيره المستمر وإستهداف هويته الوطنية. رُغم ثبات الفلسطينيين أمام كل محاولات استهداف الهوية الوطنية الفلسطينية، تبقى هويتهم وتعريفهم لأنفسهم معرضة للضياع.

ومن الجوانب المهمة التي تستهدفها سياسات الإستعمار الصهيونية في الهوية الفلسطينية هو إستهداف اللغة والعادات والتقاليد العربية الفلسطينية. ويذكر عبد الفتاح القلقيلي وأحمد أبو غوش في كتاب **"الهوية الوطنية الفلسطينية"** بأن "اللغة والهوية هما وجهان لشيء واحد، بعبارة أخرى: إنّ الإنسان في جوهره ليس سوى لغة وهوية. اللغة فكره ولسانه وفي الوقت نفسه انتماؤه". إن ترويج المستعمر الصهيوني لفكرة تخلف ورجعية ما يتمسك به الفلسطينيون من عادات وملابس ولغة لاقت رواجاً بين بعض الفلسطينيين، حتى صاروا يخجلون بهويتهم ويتزلفون للآخر. وبهذا تكون "إسرائيل" قد نجحت إلى حد ما في تحقيق هدفها في تشتيت الهوية الفلسطينية ونشر مظاهر الغزو الفكري بين صفوف الشباب الفلسطيني.

وقد استندت الحركة الصهيونية في جوهرها على مقولتها: "أكبر مساحة من الارض باقل عدد من الفلسطينيين" التي سخرت شتى الوسائل والطرق لتطبيقها مُستهدفة الثقافة والوعي للسيطرة على الفلسطيني وتشتيت معرفته بهويته. كما أنها تهدف إلى إستئصال كافة الروابط بين الفلسطيني وأرضه.

تأتي هذه السياسة ضمن منظومة ممهنجة وضعها الكيان الصهيوني، فمن خلال فرض المناهج التعليمية باللغة العبرية في الداخل المحتل عام 1948، تهدف إسرائيل إلى خلق وعي وذاكرة بديلة للشعب الفلسطيني يؤكد على تاريخ اليهود في فلسطين وأحقيتهم فيها. يترافق ذلك مع تغيير أسماء الأماكن العربية إلى أسماء عبرية، مما دفع المجتمع الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر لاستخدام الاسماء العبرية وجعل هذه اللغة الدخيلة جزءاً من حياة الفلسطيني اليومية.

فرضت إسرائيل بشتى الطرق والوسائل واقعا من التقسيم والتفتت الجغرافي على الشعب الفلسطيني، حيث قسّمت أماكن تواجد الفلسطينيين إلى كانتونات جغرافية مختلفة وحدّت من التواصل بينهم مثل أراضي ال 1948، سُكان القدس، سكان الضفة الغربية، سُكان قطاع غزة أو الفلسطينيين في الشتات. وتقيّد "إسرائيل"

حرية الحركة بين هذه المناطق وتمنعها في كثير من الأحيان من خلال منع العودة، فرض نظام التصاريح، جدار الفصل العنصري، الحواجز العسكرية، سحب الاقامة، وغير ذلك من الوسائل- التي تحد من تنقل الفلسطينيين وتواصلهم. هذا التشتيت في المحصلة لا يهدف الى صهرهم في مجتمع إستعماري يتنكر لحقوقهم وثقافتهم اصلا كما يتوهم البعض؛ بل يهدف الى تكريس الاغتراب عن الذات، والوطن والهوية ما يؤدي الى مزيد من الانكسار. يتضح هذا عندما ندرك ان هذا التقسيم لا يقتصر فقط على الجانب الديموغرافي للسكان، بل إنعكس على مناحي الحياة الاجتماعية، الثقافية، السياسية، وحتى الاقتصادية للإنسان الفلسطيني.

يأتي تنفيذ هذه السياسات من أجل خدمة رواية الحركة الصهيونية بأن الشعب الفلسطيني لم يكن يوماً شعباً وأن أحقية هذه الأرض تعود لليهود، حيث تتطلع "إسرائيل" من خلال هذه السياسات وغيرها إلى إنشاء جيل جديد من الفلسطينيين في الوطن والشتات يحيون حياة فكرية واجتماعية منفصلة عن كل ما يتعلق بقضايا وطنهم المسلوب وهموم الحفاظ على هويتهم الفلسطينية، مستغلين لأجل ذلك البعد الزماني والمكاني بين الجيل الشاب والجيل الأول للنكبة، والفصل الجيو-سياسي القسري للفلسطينيين عن بعضهم البعض.

قد يكون الوضع الراهن ضبابياً ومخيفا، فلا زال المحتل يسعى بمحاولات حثيثة لطمس هوية الشعب الفلسطيني ويحاول ابدالها بتاريخ مزور لا أساس له. ورغم ذلك كله، ما نستطيع رؤيته في الآونة الأخيرة أن الفئة الشبابية تحاول العمل بشكل مضاد لتحمي وتحافظ على الهوية العربية الفلسطينية لدى الأجيال الصاعدة، إما عن طريق إنشاء مؤسسات شبابية فلسطينية مستقلة تسعى لتوفير خدمات للأجيال المختلفة بعيداً عن مغريات يعرضها الاحتلال، أو عن طريق تصاعد في الأنشطة الشبابية التي تعيد إحياء الموروث الثقافي الفلسطيني بشكل خاص، مثل التشجيع على ارتداء الثوب الفلسطيني، أو أنشطة أخرى تحاول تعزيز اللغة العربية والحفاظ عليها لدى الجيل الشاب. وحملات الحفاظ على اللغة العربية من أي دخيل عبري او تهويدي، وحملات أخرى تهدف إلى إحياء الأسماء العربية الفلسطينية التاريخية في الأماكن التي طمسها الاحتلال واستبدلها بأسماء تهويديه أصبحت دخيلة على حديث الشارع الفلسطيني. تُعتبر هذه الأنشطة والمبادرات أساسية ومصيرية في سبيل تعزيز اللغة العربية والتاريخ الفلسطيني وأيضا في سبيل تعزيز منسوب الثقافة الوطنية بشكل عام لدى الشباب الفلسطيني، حيث أن فقدان اللغة، العادات والثقافة يجعلان الشعب الفلسطيني أعزلاً ضعيفاً بلا هوية. وهنا يجب الانتباه الى ان فقدان البدائل (النماذج الابداعية الناشئة) الى روح الثقافة الوطنية والهوية السياسية والقضية الواحدة سيؤدي إلى تراجع مستمر وواضح في مشاركة الشباب ودورهم الطليعي في مواجهة الاستعمار وتعزيز الهوية الفلسطينية. وعليه، فانه من الضرورة ربط هدف وشكل ومحتوى الابداعات الشبابية الناشئة بمكونات الهوية الوطنية.

- **نتائج السياسات الإسرائيلية وتداعياتها على المواطن المقدسي والهوية الفلسطينية الوطنية :**

1- المجتمع الفلسطيني المقدسي يعيش بوضع مركب ومعقد بالمقارنة مع باقي أبناء الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده.

2- المجتمع الفلسطيني المقدسي مهمش فلسطينياً وينقصه القيادة السياسية.

3- أضافت السياسات الإسرائيلية الهادفة لأسرلة المدينة والمواطنين، تعقيداً في ظل تعدد الإنتماءات، الإسلامية، العربية القومية، الوطنية الفلسطينية وشبه المواطنة الأردنية، وشبه المواطنة الإسرائيلية.

4- السياسات الإسرائيلية الهادفة لأسرلة المناهج التعليمية في القدس، يمس بشكل مباشر بالوعي الوطني والانتماء وتشويه الهوية الوطنية.
5- تعمدت إسرائيل بعد احتلال مدينة القدس، خوض الحرب الديمغرافية باستهداف المواطنين بقسوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للنيل منهم.
6- بناء جدار الفصل العنصري عام 2002، ساهم بفصل مدينة القدس عن امتدادها الجغرافي، وترتب على ذلك ضعف الارتباط الفلسطيني-الفلسطيني.
7- تهويد وأسرلة مدينة القدس، عبر التعامل معها كعاصمة لدولة الاحتلال، عبر ربط الشؤون الحياتية للفلسطينيين في القدس مع المؤسسة الإسرائيلية.
8- شكلت عملية السلام والاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال صدمة كبيرة للمقدسيين، خاصة بعد تأجيل أمرها للحل النهائي.
9- المجتمع الفلسطيني المقدسي معزول عن امتداده ومحيطة الثقافي والاجتماعي الفلسطيني.
10- انتهاك الاحتلال القرارات الدولية في التعامل مع المدينة
11- تفريغ مدينة القدس من المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتأمين البديل الإسرائيلي لها.
12- سيبقى الانتماء الفلسطيني المقدسي للهوية الوطنية الفلسطينية رغم كل المحاولات لطمسها وتشويهها وحرفها عن مسارها الوطني السليم.

إن تأثير السياسات الإسرائيلية على المواطنين المقدسيين، خاصة بعد اتفاق أوسلو الذي كان له الدور البارز، كبير جداً في حصار المدينة فلسطينياً، لكن كل هذه المحاولات ضد المواطن المقدسي على الرغم من كل الأساليب الأدوات المستخدمة لم تستطع دولة الاحتلال النيل من هوية المواطن الفلسطيني المقدسي، الذي قاوم ولازال يقاوم ويثبت على مدار الحياة اليومية انه بصموده والارتباط الكبير الذي لا فكاك منه بين المقدسي وباقي أبناء الشعب الفلسطيني.

وهذا ما دلت عليه هبة الأقصى 2017 والصمود الأسطوري لأبناء القدس العزل في باحات وابواب المسجد الأقصى ، للتصدي للسياسات الإسرائيلية الهادفة ليس مجرد تركيب البوابات الأكترونية بقدر ما له علاقة اكبر بالتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، فقد جسدوا بدون ادنى شك عمق الهوية الوطنية المتجذرة بين صفوف أبناء القدس، وحالة الوحدة للفسيفساء الاجتماعية الدينية المقدسية ،قد ساهم بتحطم المؤامرة الاحتلالية الواضحة ،بمحاولة الاستفراد بالفلسطينيين أبناء القدس ،في ظل الضعف السياسي الرسمي للسلطة والفصائل في المدينة.

ولا شك ان بقاء مدينة القدس تحت سيطرة الاحتلال، اعطى لها من الخصوصية الكثير وجعلها تتميز عن سائر المدن الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية اللاتي يخضعن لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأثيرات ذلك على الواقع الفلسطيني فيها على المستويات المختلفة، لكن القدس وأبناءها كانوا في مواجهة الاحتلال بكل ممارساته التهويدية لإسقاط المدينة وسكانها وأسرلتهم على طريق تفريغهم من انتمائهم الوطني وتنكرهم لفلسطينيتهم وهويتهم الوطنية، وفشل الحكومات الإسرائيلية ومؤسساتها في تحقيق ذلك واضح في التصدي الفلسطيني المقدسي الخالص لهذه السياسات.

- **توصيات للتنمية والاستثمار والحفاظ على الهوية المقدسية**

1- الاستثمار بشراء أكبر مساحة من أراض القدس بمناطق مختلفة تمهيداً لإقامة العديد من المشاريع الاقتصادية والإسكانية والثقافية والاجتماعية، وما يحققه من حفاظ على الأرض العربية المقدسية من عمليات التزوير والتهويد.

2- إقامة المراكز والمكاتب الاستشارية والقانونية، والتي تقدم المشورة القانونية والمالية لأي مستثمر في مدينة القدس، بحيث يتم الحصول من خلالها على المعلومة الصحيحة والموثوقة والتي تساهم بتسهيل العقبات والمعيقات التي تواجه المستثمر العربي الفلسطيني في القدس من قبل سلطات الاحتلال وقوانينه المجحفة.

3- إقامة وتشييد مراكز الدعم النفسي التي تقدم للمقدسي الدعم لمواجهة ما تتركه جرائم وإجراءات الاحتلال وانتهاكاته الجسيمة اليومية من آثار سلبية.

4- إقامة المكتبات والمتاحف والمراكز التربوية التي تحافظ وتبرز هوية القدس العربية وارثها الإسلامي المسيحي لمواجهة عمليات التهويد.

5- الاستثمار في قطاع السياحة من خلال إقامة المكاتب السياحية التي تنظم زيارات سياحية للمدينة المقدسة من المدن العربية داخل "إسرائيل"، الضفة الغربية، قطاع غزة، والدول العربية والإسلامية، وتوفير كافة مستلزمات الرحلات من طواقم ومرافقين وفنادق ومطاعم... الخ، بحيث توفر الدعم والتنمية للمقدسي الفلسطيني بعيداً عن الاحتلال.

6- الاستثمار في قطاع التعليم من خلال إقامة المدارس الخاصة والمراكز التعليمية بشتى أنواعها، والتي تحقق حماية التعليم في القدس من مخاطر التهويد والأسرلة المحدقة به أولاً، وتحقيق الربح المادي للمستثمر أخيراً.

7- الاستثمار في قطاع الصحة من خلال إقامة المراكز والعيادات الصحية التي تعتمد على اليد العاملة العربية المقدسية كالطبيب والممرض والصيدلاني إضافة لقطاعات الإدارة والخدمات.

8- الاستثمار في المجال الثقافي من خلال شراء البيوت والمحال المهددة بالمصادرة والتهويد ولا سيما في القدس القديمة وترميمها وتحويلها الى أندية ومراكز ثقافية ورياضية تعني بالفنون والمسرح

والرواية والرقص الشعبي، ما يحقق الحفاظ على الأماكن العربية من التهويد والمصادرة إضافة للربح المادي.

9- الاستثمار في قطاع الإسكان من خلال شراء الأراضي في القدس والمحافظة عليها من عمليات التهويد والتجريف والمصادرة، وإقامة العمارات والمباني السكنية، مع الإصرار على مواجهة المعيقات والتحديات التي يفرضها الاحتلال، وذلك بتسهيل هذه العقبات وتجاوزها، انتهاءً بإقامة وتشييد العمارات السكنية العربية وبيعها للمقدسي ما يعزز صموده وتجذره في أرضه.

10- التنمية في القدس بتوفير الدعم المادي اللازم للمقدسي لمقاومة عمليات التهويد وتمكينه من الإيفاء بالالتزامات والضرائب الباهظة التي يفرضها الاحتلال على كاهله، والتي تعرض أرضه او منزله للمصادرة والهدم والتجريف بأي لحظة.

11- الاستثمار التجاري بإقامة التجمعات والمحال التجارية العربية التي توفر ما يحتاجه المقدسي والعربي في القدس دون الحاجة لمحال الاحتلال ومتاجره.

12- توفير الدعم اللازم لمؤسسات القدس والتي تواجه ضرائب الاحتلال وقوانينه وقرارات الاغلاق وسحب التراخيص.

13- التنمية والاستثمار في المواطن المقدسي نفسه "المواطن، الطالب، العامل، الطبيب، الممرض، المهندس... الخ"، وذلك بإعداد قاعدة بشرية عربية مقدسية قادرة على البناء والاستثمار في مدينتها بعيداً عن الاحتلال واجراءاته.